المحاضرة 2

محاضرات
إدارة الشركات متعددة الجنسية والإدارة الدولية

الفصل 2

المؤسسات متعددة الجنسية

أ.د. باسيل الخوري

جدول المحتويات

1

- المؤسسات متعددة الجنسية
  - تعريفها
  - نشأتها وتطورها

2

- خصائص االمؤسسات متعددة الجنسية واقتصادياتها
  - أهم خصائص المؤسسات متعددة الجنسية
  - اقتصاد المؤسسات متعددة الجنسية
    - دور المؤسسات المتعددة الجنسية في ظل العولمة
    - دور المؤسسات المتعددة الجنسية في الإقتصاد العالمي

أ) التمييز بين المؤسسات متعددة الجنسية والاحتكارات الكبيرة في مرحلة الامبريالية

ب) التوزع السياسي للمؤسسات متعددة الجنسية

ت) الإنتاج عن بعد

ث) اندماج المؤسسات والمصارف

ج) تقويض وتغيير دور الدولة الاقتصادي والسياسي

تعريف المؤسسات متعددة الجنسية

المؤسسات متعددة الجنسية:

- يقصد بها: "منظمات أسسها أفراد أو مساهمين، وتتمتع بشكل قانوني محدد في عقد التأسيس في دولة ما تسمى دولة المقر التي يوجد فيها مركزها الرئيسي".

- يتم إنشاء المؤسسة تبعاً لقانون الدولة التي تتبع لها وتأخذ جنسيتها وتخضع لجميع قوانينها، كما انها تخضع لقوانين الدولة المضيفة لنشاطها وفروعها والمؤسسات التابعة لها.

- تتسم المؤسسات متعددة الجنسية بضخامة رأسمالها، ولا يقل حجم إنتاجها أو مبيعاتها أو إستثماراتها في دول مختلفة عن 25% من قيمة الأموال المستثمرة فيها أو بحدود 10 مليارات دولار أمريكي، وكذلك لا يقل عدد فروعها أو المؤسسات التابعة لها عن 20.

تعريف المؤسسات متعددة الجنسية

المؤسسات متعددة الجنسية:

- تصنف المؤسسات ضمن متعددة الجنسية إذا كان 20% من أصولها خارج حدود مقرها الرئيسي . وأكدت دراسة قامت بها مجلة الأعمال الدولية على أن المؤسسات متعددة الجنسية تصبح عالمية حينما تبلغ مبيعاتها وأرباحها من العمليات الخارجية حوالي 35% من إجمالي المبيعات والأرباح

- بناء على ما تقدم يمكن تعريف المؤسسات متعددة الجنسية بأنها:

" مجموعة من المؤسسات مختلفة الجنسيات ترتبط بعضها بالبعض الأخر من خلال ما تمتلكه من أسهم أو شكل من أشكال السيطرة الإدارية أوعقد اتفاق معين مكونة بذلك وحدة اقتصادية متكاملة ذات أسس إقتصادية".

نشأة المؤسسات متعددة الجنسية وتطورها

- يرجع تاريخ نشأة العديد من المؤسسات متعددة الجنسية التي نعرفها اليوم إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية وبشكل أكثر تحديداً إلى نهاية القرن التاسع عشر. فمنذ ذلك التاريخ بدأت بعض المؤسسات الكبرى في أمريكا وأوروبا تقيم وحدات إنتاجية خارج حدودها الأصلية.

- ففي عام 1865 أنشأت شركة باير (Bayer) الألمانية للصناعات الكيميائية مصنعا لها في نيويورك. إلا أن أول مؤسسة تستحق وصف (متعددة الجنسية) بالمعنى الدقيق هي مؤسسة سنجر (Singer) الأمريكية لصناعة ماكينات الخياطة التي أقامت في عام 1867 مصنعاً لها في جلاسكو وتبعته بعدة مصانع أخرى في النمسا وكندا، وسرعان ما حذت الكثير من المؤسسات الأمريكية حذو سنجر.

- مع ذلك، بقي دور المؤسسات متعددة الجنسية محدوداً في الاقتصاد العالمي لان القطاعات، التي كانت تعمل فيها هذه المؤسسات كالبترول والسيارات والألمنيوم، لم يكن لها دوراً أساسيا في اقتصاديات الدول الرأسمالية آنذاك. وكانت الأنشطة الرئيسية الحكومية السائدة هي الفحم، السكك الحديدية، والحديد والصلب .

نشأة المؤسسات متعددة الجنسية وتطورها

- كما أن الظروف الدولية الاقتصادية وعدم استقرار الأوضاع النقدية في أوروبا في فترة مابين الحربين العالميتين لم تكن لتسمح بنمو الاستثمارات المباشرة على النطاق الدولي. إلا أن هذه الظروف تغيرت بعد الحرب العالمية الثانية بإبرام الاتفاقية العامة للرسوم الجمركية والتجارة المعروفة باسم (GATT)، التي تولت وضع أسس ومبادئ عامة لتنظيم التبادل التجاري الدولي فأزاحت بذلك واحدا من أهم العوائق التي كانت تعترض سبيل المؤسسات متعددة الجنسية.

- وتبعتها اتفاقية إنشاء السوق الأوروبية المشتركة، التي تم توقيعها في روما سنة 1957 وأعطت دفعة هائلة لنشاط هذه المؤسسات.

- وهكذا فإن الظروف كلها كانت مهيأة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لظهور المؤسسات المتعددة الجنسية.

نشأة المؤسسات متعددة الجنسية وتطورها

- منذ ذلك الحين شرعت المؤسسات متعددة الجنسية الأمريكية الكبرى بإنشاء وحدات إنتاجية في كندا وأوروبا وأمريكا اللاتينية في إطار إستراتيجية إنتاجية عالمية موحدة.

- سرعان ما لحقت بها المؤسسات الأوروبية بعد أن أعادت بناء ذاتها، وبدأت تتحول من الإقليمية إلى العالمية بإنشاء وحدات إنتاجية خارج حدودها بما في ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية.

- جاء دور اليابان ليدخل هو الآخر معترك الدولية. على الرغم من أن هذا الدخول جاء متأخرا بعض الشيء، إلا أن العالم بدأ يتهيب المؤسسات اليابانية وتوقع لها دوراً متعاظما في المجال العالمي.

نشاة المؤسسات متعددة الجنسية وتطورها

- تستمد المؤسسات متعددة الجنسية قدرتها في السيطرة على الاقتصاد العالمي من قوتها الاقتصادية الذاتية ومن قوتها الفنية والتقانة الرفيعة التي تطورها باستمرار.

- إن ما يميز المؤسسات متعددة الجنسية ليس هو قيامها بنشاط اقتصادي على المستوى الدولي، وإنما طبيعة هذا النشاط والأسلوب الذي يتم به واختلافه بشكل جذري عن طبيعة وأسلوب نشاط كل ما سبقها من المؤسسات التي عرفتها الرأسمالية في العصور السابقة؛

- وتتميز كذلك بأنها تقوم بعملية انزياح وحدات إنتاجية من الدولة التابعة لها إلى دول أخرى مختلفة مع استمرار سيطرتها على هذه الوحدات الإنتاجية وإدارتها مركزيا في إطار إستراتيجية إنتاجية عالمية موحدة.

خصائص المؤسسات متعددة الجنسية

تتمتع المؤسسات متعددة الجنسية بالعديد من الصفات والسمات التي تميزها وتحدد دورها وتأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي، ومن أهم هذه الصفات:

1) الحجم الكبير:

تتميز هذه المؤسسات بضخامة حجمها وتمثل كيانات اقتصادية عملاقة. من المؤشرات التي تدل على ذلك: حجم رأس المال، وحجم استثماراتها، وتنوع إنتاجها، وأرقام المبيعات والإيرادات التي تحققها، والشبكات التسويقية التي تملكها، وحجم إنفاقها على البحث والتطوير، فضلا عن هياكلها التنظيمية وكفاءة ادارتها. ولكن أهم مقياس متبع للتعبير عن سمة الضخامة لهذه الكيانات الاقتصادية العملاقة، يتركز في المقياس الخاص برقم المبيعات أو ما يطلق عليه " رقم الأعمال". كذلك يستخدم حجم الإيرادات لنفس الهدف.

2) تنوع الأنشطة:

تتميز المؤسسات متعددة الجنسية بالتنوع الكبير في أنشطتها، فسياستها الإنتاجية تقوم على وجود منتجات متنوعة. ويرجع هذا التنوع إلى رغبة الإدارة العليا في تقليل احتمالات الخسارة، من حيث أنها إذا خسرت في نشاط يمكن أن تربح من أنشطة أخرى؛ وقد قامت هذه المؤسسات بإحلال وفورات مجال النشاط، محل وفورات الحجم، التي انتهجتها المؤسسات الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية.

خصائص المؤسسات متعددة الجنسية

3)الانتشار الجغرافي – الأسواق:

- تتميز المؤسسات متعددة الجنسية بكبر مساحة السوق التي تغطيها وامتدادها الجغرافي، خارج حدود الدولة الأم، بما لها من إمكانيات هائلة في التسويق، وفروع ومؤسسات تابعة في أنحاء العالم.

- يشار إلى أن مؤسسة ABB السويسرية (1988)، المختصة بالروبوتية والأتمتة والطاقة، تسيطر على أكثر من 1300 مؤسسة تابعة لها منتشرة في معظم أنحاء العالم، مع العلم أن السوق السويسرية لا تستوعب إلا نسبة بسيطة للغاية من إجمالي مبيعات المؤسسة.

- وقد ساعدت على ذلك كله إبداعات الثورة العلمية والتقانية في مجالي المعلومات والاتصالات؛ وأصبح ما يسمى الإنتاج عن بعد، حيث توجد الإدارة العليا وأقسام البحث والتطوير وإدارة التسويق في بلد معين، وتصدر أوامر بالإنتاج في بلدان أخرى.

خصائص المؤسسات متعددة الجنسية

4) القدرة على نقل الإنتاج والاستثمار على النطاق العالمي :

- تتميز هذه المؤسسات بنشاطها الاستثماري الواسع في العالم،لأنها تشكل كيانات عملاقة متنوعة الأنشطة تسودها عمليات التكامل الأفقي والرأسي .

- على الرغم من ضخامة الاستثمارات الدولية التي تقوم بها المؤسسات متعددة الجنسية، فإن أكثر من ثلثي استثماراتها تتركز في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي (إنكلترا وألمانيا وفرنسا) وسويسرا واليابان؛

ويعود هذا التركز إلى العوامل الآتية:

- البيئة الجاذبة لهذه النوعية من الاستثمارات، ارتفاع العائد على الاستثمارات، تزايد القدرات التنافسية للدول المضيفة، التي تتحقق عادة من خلال انخفاض تكلفة عنصر العمل وتوافره وارتفاع مستواه التعليمي ومهاراته وإنتاجيته، توافر البنية الأساسية وتسهيلات النقل وتقدم شبكات الاتصالات، والطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي.

خصائص المؤسسات متعددة الجنسية

5) إقامة التحالفات الإستراتيجية :

من السمات الهامة للمؤسسات متعددة الجنسية السعي الدائم إلى إقامة تحالفات إستراتيجية فيما بينها تخدم مصالحها الاقتصادية المشتركة وتعزز قدراتها التنافسية والتسويقية. تعدّ هذه التحالفات نتاج المنافسة المحتدمة، التي صارت سمة أساسية للأسواق المفتوحة؛ وتتم بين المؤسسات المتشابهة في الصناعات المتماثلة بدرجة كبيرة، وفي بعض الأحيان يأخذ هذا التحالف شكل الاندماج، وهذا يظهر بوضوح في مجال البحث والتطوير بما يحتاجه إلى امكانات ضخمة.

6) التخطيط الاستراتيجي والإدارة الإستراتيجية :

تعد المناهج الاستراتيجية أدوات تستخدم في إدارة المؤسسات متعددة الجنسية، وتساعد في تحقيق ما تهدف إليه والتعرف إلى ما ترغب أن تكون عليه في المستقبل. وتسعى من خلال هذه المناهج إلى الإستفادة من الفرص ومواجهة التهديدات، وتحقيق معدلات مرتفعة في المبيعات والأرباح ومعدل العائد على رأس المال المستثمر.

خصائص المؤسسات متعددة الجنسية

7) المزايا الاحتكارية:

- تتمتع المؤسسات متعددة الجنسية بمجموعة من المزايا الاحتكارية، وترجع هذه السمة إلى أن هيكل السوق الذي تعمل فيه هذه المؤسسات، يأخذ شكل سوق احتكار القلة (Oligopoly) في الأغلب الأعم.

- من أهم عوامل نشأة الاحتكار تمتع مجموعة المؤسسات المكونة له بالتقانة الحديثة، والمهارات الفنية والإدارية ذات الكفاءات العالية والمتخصصة.

- وهذا الوضع، يتيح للمؤسسات متعددة الجنسية الفرصة لزيادة قدراتها التنافسية ومن ثم تعظيم أرباحها. وتتحدد المزايا الاحتكارية في أربعة مجالات هي: التمويل، والإدارة، والتقانة، والتسويق.

أ) تنبع المزايا التمويلية من توافر موارد عالية كبيرة لدى المؤسسات متعددة الجنسية، وتمكنها من الاقتراض بأفضل الشروط من الأسواق المالية العالمية نظراً لوجود عنصر الثقة في سلامة مركزها المالي.

خصائص المؤسسات متعددة الجنسية

7) المزايا الاحتكارية : (يتبع)

ب) تتمثل المزايا الإدارية في وجود البنية التنظيمية التي تتسم بأعلى مستوى من الكفاءة، وتسمح بتدفق المعلومات وسرعة الاتصالات، وتؤدي بالتالي إلى اتخاذ القرارالسليم في الوقت المناسب. ويتيح توافر المزايا الإدارية لهذه المؤسسات التميز والتفوق، لذلك تحرص على وجود وحدات متخصصة وقادرة في مجالات التدريب والاستشارات والبحوث.

ج) تحصل المؤسسات على المزايا التقانية، من خلال التطوير التقاني المستمر، للاستجابة لمتطلبات السوق، والحد من دخول منافسين جدد وتقرير وضعها الاحتكاري؛ ولذلك تحرص هذه المؤسسات على الابتكار وتحسين الإنتاجية وتطويرها وزيادتها وتحقيق مستوى عال من الجودة.

د) تأتي المزايا التسويقية للمؤسسات متعددة الجنسية من خلال شبكات التوزيع والتسويق، التي تعمل على توفير منتجاتها بحالة جيدة في الوقت المناسب. إن هذه المؤسسات تهتم بأبحاث السوق والتركيز على أساليب الترويج والدعاية والإعلان لمنتجاتها لضمان طلب متزايد ومستمر عليها.

خصائص المؤسسات متعددة الجنسية

8) حشد المدخرات العالمية :

تنظر المؤسسات متعددة الجنسية إلى العالم كسوق واحدة، ومن ثم تسعى إلى حشد المدخرات من تلك السوق في مجموعها بالوسائل الآتية:

- طرح الأسهم الخاصة بتلك المؤسسات في الأسواق المالية العالمية الهامة والأسواق الناهضة .

- اعتماد المؤسسات متعددة الجنسية، عند الإقدام على عمليات كبرى مثل شراء أسهم شركة منافسة بالقدر الذي يسمح بالسيطرة على إدارتها مثلاً، إلى الاقتراض من البنوك متعددة الجنسية وبمعدلات عالية.

- استقطاب المؤسسات متعددة الجنسية الجزء الأعظم من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه أساساً إلى أسواق الدول الصناعية.

- إلزام كل شركة تابعة بأن توفر محلياً أقصى ما يمكن من التمويل اللازم لها، من خلال وسائل مختلفة مثل المشروعات المشتركة، طرح الأسهم الخاصة بتلك المؤسسات في الأسواق المالية العالمية، الاقتراض من الجهاز المصرفي المحلي وغيرها.

خصائص المؤسسات متعددة الجنسية

9) حشد الكفاءات :

- تتميز المؤسسات متعددة الجنسية بعدم تقيدها بتفضيل مواطني دولة معينة عند اختيار العاملين بها حتى أعلى المستويات، فالمعيار الغالب الذي تأخذ به هو معيار الكفاءة.

- والنمط السائد في اختيار العمالة فيها هو الاستفادة من الأطر المحلية لكل مؤسسة تابعة بعد اجتياز سلسلة من الاختبارات والمشاركة في الدورات التدريبية.

10) الإنتماء غالباً إلى دول اقتصاديات السوق المتقدمة صناعيا:

ينتمي المركز الرئيسي أو الشركة الأم في معظم الحالات إلى دول اقتصاديات السوق المتقدمة صناعيا، لوفرة رأس المال، واحتكار التقانة لتهيئ مناخ الاستثمار لنمو هذا النوع من المؤسسات، ولذلك نرى هذه المؤسسات مركزة بفروعها في عدد من الدول المتقدمة.

خصائص المؤسسات متعددة الجنسية

11) التركيز على النشاط الاستثماري

تُشير البيانات والمعلومات المتاحة إلى أن المؤسسات متعددة الجنسية تتميَّز بالتركُّز في النشاط الاستثماري الضخم الذي تقوم به تلك المؤسسات، ولعل تفسير هذا التركيز في النشاط الاستثماري يرجع بالدرجة الأولى إلى مناخ الاستثمار الجاذب لهذا النوع من الاستثمارات بمُكوِّناته المختلفة بالإضافة إلى ارتفاع العائد على الاستثمار، وتزايد القدرات التنافسية للدول المضيفة في العناصر الخاصة بتكلفة عنصر العمل، ومدى توافره ومستواه التعليمي، ومهاراته الإنتاجية والبنية الأساسية ومدى قوتها وتكاليف النقل، والوقت الذي يستغرقه الشحن، وتسهيلات النقل والاتصالات اللاسلكية والكهرباء والطاقة والأرض، والتسهيلات التمويلية كلها وغيرها، تجعل دولاً معينة أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المتدفقة من المؤسسات متعددة الجنسية، بالإضافة إلى الجوانب الخاصة بالمعلومات والخدمات المدعَّمة للأعمال، وتوافر المُدخَلات في السوق المحلية وغيرها، يُضاف إلى ذلك الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني والصحة الاقتصادية، وإثبات المقدرة على النمو وغيرها من العوامل.

اقتصاد المؤسسات متعددة الجنسية

دور المؤسسات متعددة الجنسية في ظل العولمة

- لقد نتج عن التغيرات الإقليمية والدولية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية نظام عالمي جديد بمضامينه وأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والمالية والثقافية والسياسية المبني على اقتصاد السوق وتقليص دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي وتنامي دور المؤسسات متعددة الجنسية والمنظمات المالية الدولية التي أخذت تفرض على الدول النامية سياسات وبرامج إعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي وإحداث تغييرات جوهرية في طبيعة العلاقات الدولية وصياغة علاقات مجتمعية إنسانية جديدة.

- تعدّ المؤسسات متعددة الجنسية من الظواهر البارزة في الاقتصاد العالمي ذات تأثير كبير في سياسات الدول المتقدمة فدفعتها لتحقيق أهدافها في إطار تعديل أسس الولاء من الدولة الوطنية إلى الولاء إلى المنظمات الدولية والمؤسسات متعددة الجنسية. ولقد تعددت تعاريف ومفاهيم هذه المؤسسات بتعدد جوانبها وأبعادها وأدوارها، التي أخذت أنماطاً مختلفة منها ما هو تجاري أو خدمي أو صناعي أو كلي تتكامل فيما بينها رأسياً وأفقياً.

اقتصاد المؤسسات متعددة الجنسية

دور المؤسسات متعددة الجنسية في ظل العولمة

انطلاقاً من ذلك، فإن هذه المؤسسات أتاحت الاندماج بين رؤوس الأموال المصرفية والصناعية والمالية، أي دمج العمليات الثلاثة الصناعية والتجارية والمالية بكل الاتجاهات وكل أنواع الاستثمارات.

لقد تجسدت، ممارسة هذه المؤسسات لأنشطتها في الاقتصاد الدولي، بنمو دورها في تدويل الاستثمار والإنتاج والخدمات والتجارة والقيم المضافة والإسهام في تشكيل نظام تجارة دولية حرة والتسريع في نمو أكبر للاستثمار المباشر العالمي والتطور السريع للعولمة المالية وتنامي التأثير على السياسات الاقتصادية للدول وتعميق الفقر في العالم وهجرة الأدمغة وتعميق الفجوة التقانية بين الدول المتقدمة والدول النامية.

يتسم تأثير هذه المؤسسات على الاقتصاد الدولي بإضعاف سيادة الدول المتصلة وتقليص دورها الاقتصادي والاجتماعي وخلق شريحة اجتماعية طفيلية وإضعاف ميزان المدفوعات وحرمان الدول المضيفة من أنشطة البحث العلمي والتطوير وإغرائها بمنحها عائداً أكبر لاستثماراتها لإبعادها عن إرساء قاعدة إنتاجية لها وبنفس الوقت استغلال المزايا النسبية للدول المضيفة ولجوء هذه المؤسسات للتمويل من السوق المحلية في المرحلة اللاحقة والإسهام بمعدلات منخفضة في العبء الضريبي وزيادة الفساد في المجتمع.

اقتصاد المؤسسات متعددة الجنسية

دور المؤسسات متعددة الجنسية في الإقتصاد العالمي

- تمثل هذه المؤسسات أحد العوامل المؤثرة في حركة الاقتصاد العالمي؛ فمنذ ظهورها في أواخر القرن التاسع عشر شكلت نقطة تحول هامة في النشاط الاقتصادي الدولي الذي كان سائداً، وبعد مرحلة الحرب العالمية الثانية تزايد عدد هذه المؤسسات، وازدادت فروعها في العالم . وفي ظل عصر العولمة أصبحنا منذ تسعينيات القرن المنصرم أمام مؤسسات عملاقة متعددة الجنسية، تعمل على مواءمة مختلف الأنظمة والسياسات الاقتصادية في العالم مع مظاهر ومعطيات العالم الجديد الذي تعيد تشكيله بما يتفق ومصالحها.

- فيما يلي عرض موجز لأهم الجوانب الإقتصادية التي تخص المؤسسات متعددة الجنسية:

أ) التمييز بين المؤسسات متعددة الجنسية والاحتكارات الكبيرة في مرحلة الامبريالية

1- إن الاحتكارات السابقة كانت تركز نشاطها داخل إمبراطورية استعمارية، وكانت ترفع شعار الوطنية وتحاول حماية السوق القومية من المنافسة الخارجية، وكان لبعضها فروع أساسية داخل أراضي الإمبراطورية وخارجها في بعض المجالات كالتعدين والطاقة ونشاطات مالية وتجارية في حدود طبيعية واضحة المعالم. أما المؤسسات متعددة الجنسية، فينتشر نشاطها في عشرات الدول بهدف الاستفادة من أية ميزة نسبية توفرها أية دولة، وهي غالباً تحصل على تمويل محلي من كل بلد يمتد إليه نشاطها كما تنتقي كوادرها على أساس الكفاءة والأداء بغض النظر عن جنسية أي منها فهي تحاول محو أية صلة خاصة بين شركة وحكومة واقتصاد بلد المقر وتحاول إخفاء نسبة الشركة الى جنسية معينة .

اقتصاد المؤسسات متعددة الجنسية

دور المؤسسات متعددة الجنسية في الإقتصاد العالمي

أ) التمييز بين المؤسسات متعددة الجنسية والاحتكارات الكبيرة في مرحلة الامبريالية (يتبع)

2- كانت الاحتكارات السابقة تكتفي بنشاط أساسي محدد. أما المؤسسات متعددة الجنسية، فإن أهم خصائصها تعدد الأنشطة التي تمارسها دون الالتفات إلى الروابط الفنية بين المنتجات المختلفة. فنرى، على سبيل المثال، عدة شركات تحت مسمى "ميتسوبيشي" لها أنشطة متنوعة: ميتسوبيشي للسيارات، ميتسوبيشي الكهرباء، بنك ميتسوبيشي، ميتسوبيشي للصناعات الثقيلة، ميتسوبيشي للكيماويات، ميتسوبيشي للمواد.

3-الاحتكارات السابقة لم تكن تولي التطوير التقاني الأهمية الكبيرة التي توليها إياه المؤسسات متعددة الجنسية.

4 - لم تكن الاحتكارات السابقة ذات نشاط مالي واسع بينما المؤسسات متعددة الجنسية زاد نشاطها المالي والتجاري، وتعددت الأساليب الجديدة للتعامل مع المؤسسات الصغيرة والعمال وتفضيلها لعمليات المضاربة في الأسواق المالية عوضاً عن الاستثمار الانتاجي.

اقتصاد المؤسسات متعددة الجنسية

ب-التوزع السياسي للمؤسسات متعددة الجنسية

على الرغم من أن هذه المؤسسات منتشرة بأنشطتها وعملياتها واستثماراتها، إلا أنها تتخذ مقرها الرسمي في مناطق اقتصادية رئيسية هي: الولايات المتحدة الأميركية، الصين، الاتحاد الأوروبي، اليابان، كوريا الجنوبية. أما بقية المناطق مثل أميركا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط ووسط آسيا حتى الدول النفطية في الخليج العربي، فهي بشكل عام مناطق اقتصادية غير أساسية بالنسبة لأنشطة هذه المؤسسات.

ت- الإنتاج عن بعد:

تنتشر هذه الظاهرة التي تقوم بها المؤسسات متعددة الجنسية بإعادة رسم خريطة الإنتاج على المستوى العالمي حيث تعمد مؤسسة معينة الى التخصص في إنتاج سلعة معينة مروراً بكل مراحل إنتاجها ولكن دون أن تستقر في بلد واحد؛ وهذا يعني الانتقال من الاستراتيجية الانتاجية الوطنية الى استراتيجية الانتاج العالمي بعدم تمركز أو حصر الانتاج محلياً فمثلاً شركة (Pechiney SA) تستخرج البوكسيت من استراليا وتحوله لالومين في أميركا وتنتج الألمنيوم في الغابون باستخدام الالومين المنتج بواسطة فروعها في غينيا. وباعتماد هذا الاسلوب من الانتاج يصعب ربط منشأ سلعة معينة في بلد واحد باعتبار أن السلعة تنتج كأجزاء من آلاف المصانع المنتشرة في العديد من الدول.

اقتصاد المؤسسات متعددة الجنسية

ث- اندماج المؤسسات والمصارف:

وهي تأخذ شكل حيازة وامتلاك المؤسسات والمصارف الأضعف نسبياً وهي تعبير عملي لتمركز رأس المال والإنتاج؛ وهذه الظاهرة تؤدي الى خفض تكلفة الانتاج ومضاعفة الارباح وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات العملاقة ولكنها بالجانب الآخر تقضي على فرص العمل وتؤدي إلى تفاقم اللامساواة الاجتماعية وتضعف السيادة الوطنية للدولة.

ج- تقويض وتغيير دور الدولة الاقتصادي والسياسي

لابد هنا من الاشارة الى بعض ممارسات هذه المؤسسات التي تحاول فيها الحد من دور الدولة الاقتصادي والسياسي حيث تستعين هذه المؤسسات بموظفين دوليين تابعين لمنظمات دولية،صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية لكي يحلوا محل الحكومات الوطنية في كثير من القضايا وتقوم هذه المؤسسات بالاعتماد على نظم أمن خاصة وشركات بريد خاصة وتقوم بإصدار بطاقات تحل محل النقود وتقوم بالاستيلاءعلى المرافق العامة والخدمات عبر آليات التخصيص.

اقتصاد المؤسسات متعددة الجنسية

ح) التهرب الضريبي والالتفاف على القانون

تحاول المؤسسات التهرب الضريبي والالتفاف على القانون، وتتقن التهرب من دفع الضرائب فهي تقوم باتخاذ المال وطناً يستقر فيه وينمو بعيداً عن كل مسؤولية؛

وهي تقوم بذلك باستخدام آلية (السعر التحويلي) فإذا كانت الضرائب على أرباح المؤسسات مرتفعة في الدولة الأم عنه في الدولة المضيفة وكانت الشركة الأم تصدر الى الشركة التابعة لها فإنها في هذه الحالة ستسعر صادراتها الى فرعها في الدولة المضيفة بسعر أقل من الواقع (مدعية عدم تحقيق أرباح) ناقلة بذلك الأرباح من الشركة الأم الى الشركة التابعة لها وبهذا تقلل من العبء الضريبي الكلي للشركة وعلى العكس من ذلك .